ثانياً: المصالح السياسية والعسكرية

اهتمت انكلترا اهتماما كبيرا بالمحافظة على طرق المواصلات في الشرق وبخاصة الهند فوقفت بوجه المنافسة البرتغالية والهولندية والفرنسية وخلال القرنين السابع عشر والثامن عشر ومن هنا جاءت مصالحها العسكرية والسياسية في العراق والخليج العربي.

لقد اضاف تقدم الملاحة النهرية في النصف الاول من القرن التاسع عشر اهميه جديده للعراق اذ حاولت بريطانيا استخدام نهر الفرات في المواصلات بين البحر المتوسط والخليج العربي فعمدت في سنة ١٨٣٠ الى ارسال الكابتن **(فرنسيس رودن جزني)** ليقوم بمسح لنهر الفرات و التعرف على مدى صلاحيته للملاحة وقد انزلت من اعالي النهر المذكور الباخرتان دجله والفرات اللتان صنعتا خصيصا لهذا الغرض، فغرقت الباخرة دجله اثناء الرحلة بينما واصلت الباخرة الفرات رحلتها الى البصرة، كما ان هنري لينج حصل من الحكومة العثمانية سنه ١٨٦١على حق تسيير باخرة في المياه العراقية فأسست اسرة لينج شركه الملاحة التجارية في دجلة والفرات والتي ادت دورا مهما في تثبيت المصالح البريطانية في العراق في نهاية القرن التاسع عشر و بدأيه القرن العشرين.

وقد وجهت بريطانيا اهتمامها كذلك الى تأسيس خطوط جديدة عبر العراق اذ حفزت سيطرة الفرنسيين على قناة السويس كثيرا من الرأسماليين البريطانيين على التفكير في ايجاد طريق منافس لها خاضعا للسيطرة البريطانية وقد نجح السير اندرو سنة ١٨٧٢ في تأليف لجنة تضم اعضاء من مجلس العموم البريطاني لدراسة مشروع سكة حديد الفرات، او بالأحرى لدراسة جميع امكانات مد سكك حديد بين البحر المتوسط والخليج العربي، واعدت اللجنة تقريرا اوضحت فيه اهمية المشروع وخطورته ولكن المشروع لم يحظ بتأييد الحكومة البريطانية مما ادى الى فشله وكانت تكاليفه الباهظة سببا في عدم مساندة الحكومة البريطانية له ورغم ذلك استمر البحث في مشروع سكة حديد الفرات حتى العقد التاسع من القرن التاسع عشر حينما قضى عليه مشروع سكة حديد بغداد – برلين بصورة نهائية.

وقد عارضت الحكومة البريطانية الامتياز الذي حصل عليه الالمان من الدولة العثمانية في اواخر القرن التاسع عشر الميلادي لمد خط حديد بين برلين وبغداد والبصرة ولم تتوقف عن معارضة المشروع الا بعد تحقيق تسوية ود مع المانيا قبيل الحرب العالمية الاولى. كما بذلت بريطانيا لإنشاء خطوط برقية تربطها بالهند عن طريق العراق والخليج العربي وبلاد فارس.

لقد بلغ ازدياد نفوذ بريطانيا في العراق حدا دفعها الى التدخل في شؤونه الداخلية فعلى سبيل كان القنصل البريطاني العام في بغداد قد اقترح في ١٧حزيران سنة ١٨٨١ ان تتدخل حكومته لإعادة تعيين ناصر باشا واليا على البصرة بحجة ان تعيينه ستضع حدا للاضطرابات التي كانت قائمة آنذاك في جنوب العراق، كما تدخلت في شؤون ولاية بغداد وبلغ من ازدياد مكانة بريطانيا ان صار القنصل البريطاني العام في بغداد كما هو الحال في اواخر القرن التاسع عشر الميلادي الرجل الثاني في الاهمية بعد والي بغداد.

واجه التغلغل البريطاني في العراق والخليج العربي صعوبات كبيرة ولم تستطع بريطانيا بسط نفوذها السياسي والاقتصادي في هذه المناطق بسهولة، بل اصطدمت بقوى عديدة ففي العراق مثلا اصطدمت المصالح البريطانية بمقاومة سليمان باشا الصغير والي العراق المملوكي (١٨٠٨-١٨١٠) وتحت ضغط البريطانيين وتأثيرهم في اسطنبول عزل الباب العالي هذا الوالي بعد ان دخل في نزاعات عديدة مع المقيم البريطاني **(كلوديوس جيمس ريج)** ولقد منع الوالي سليمان باشا الصغير المقيم البريطاني من التدخل في شؤون الولاية.

اما الدولة العثمانية فقد حاولت في فترات مختلفة الوقوف بوجه التغلغل البريطاني، الا انها لم تأخذ تلك المسالة مأخذا جديا فقد تخلت السلطة العثمانية اكثر من مرة عن متابعة مساعيها الرامية الى كبح المصالح البريطانية كما حدث مثلا في ١٨٧٤ عندما اقدمت على منع السفن الحربية البريطانية من الابحار شمال البصرة دون الحصول على موافقة منها اذ جرت في حينها مفاوضات بين السفارة البريطانية في استانبول والحكومة

العثمانية بشان ذلك المنع لكن الاخيرة اهملت متابعتها وكان من عوامل فشل تلك المحاولات ضعف الحكومة العثمانية وعجزها عن مقاومة المصالح البريطانية بالقوة العسكرية.

اما في الخليج العربي فقد اصطدم البريطانيون في البداية بالقبائل العربية ذات القوة البحرية المتميزة والحيوية العظيمة مثل قبائل القواسم على ساحل عمان وعرب مسقط وعمان وقبائل العتوب في البحرين وقطر والكويت.

ففي بداية القرن التاسع عشر الميلادي تحالف عرب نجد القادمون من شبه الجزيرة العربية مع القواسم المشهورين بشجاعتهم وقوة سفنهم وتحديهم للاستعمار البريطاني لكن البريطانيين استطاعوا سنة ١٨٠٦ عقد اتفاق مع القواسم.

ولم يلبث هؤلاء ان عادوا ثانية الى مهاجمة السفن البريطانية فقام البريطانيون بإرسال حملات بحرية ضدهم وفي سنة ١٨١٩ دمر البريطانيون راس الخيمة المقر الرئيس للقواسم مما اضطر شيوخ القواسم الى التوقيع على معاهدة تعهدوا فيها بعدم التعرض للسفن البريطانية وعندما انتهى موعد المعاهدة سنة ١٨٥٣ ابرمت بريطانيا معهم معاهدة عامة كانت فاتحة عهد من السيطرة البريطانية على الخليج العربي دامت مائة عام.

لقد دفع خوف بريطانيا من المقاومة العربية لتوسع نفوذها في الخليج العربي وجنوب شبه الجزيرة العربية وظهور دول اوربية منافسة لبريطانيا في الخليج الى عقد سلسلة اتفاقات غير متكافئة مع حكام مسقط والبحرين والكويت وقطر لإبقاء نفوذها في المشايخ والحد من استقلال حكامها وتقييد سياستهم الخارجية وبموجب هذه الاتفاقات تعهد جميع المشايخ بالامتناع عن منح الامتيازات لأي دولة اجنبية الا بموافقة بريطانيا مقابل تعهد الاخيرة بحمايتها من اي عدوان خارجي.

لقد قابل هذه الاتفاقات انتفاضات عربية ففي عمان نشبت سنة ١٨٦٢ انتفاضة عربية استمرت قرابة عشر سنوات الا ان البريطانيين تمكنوا من قمعها سنة ١٨٧١ ولقي قائدها عزان بن قيس حتفه واستولى البريطانيون على مسقط ووضعوا على راس السلطة

السلطان تركي ١٨٧١-١٨٨٨ وفي سنة ١٨٨٦ نشبت في عمان انتفاضة اخرى حاصر فيها الثوار مسقط ولكن السلطان تركي استنجد بالبريطانيين الذين سارعوا الى اخمادها.

لقد اثار خنوع سلطان مسقط لبريطانيا موجة استياء واسعة في البلاد ففي سنة ١٩١٢ انتفض العمانيون بقيادة **(سالم بن راشد الخروصي)** والفوا حكومة مستقلة واتخذوا من نزوى عاصمة لهم وقد استطاع الثوار تحرير جميع اراضي عمان ماعدا مسقط والمناطق الساحلية التي ظلت تحت السيطرة البريطانية.

اما في عدن فقد واجه البريطانيون انتفاضات مماثلة، ففي سنة ١٨٤٠ حدثت انتفاضة عارمة لم يكد البريطانيون يقضون عليها حتى نشبت انتفاضة اخرى في سنة ١٨٥٦وفي سنة ١٨٤٩ تسلم الحكم في لحج السلطان علي فأرسل قواته لمحاربة البريطانيين في عدن سنة ١٨٥٨ الا ان قواته هزمت في معركة قرب شيخ عثمان فاضطر الى الاعتراف بالنفوذ البريطاني في عدن.

وفي سنة ١٨٦٧رفضت القبائل العربية الثائرة في جنوب شبه الجزيرة العربية الاعتراف باستيلاء بريطانيا على عدن فأرسل البريطانيون حملات عديدة ضدهم. وفي سنة ١٨٦٩ احتل البريطانيون سلطنة لحج وسرعان ما اخضعوا بعد ذلك جميع مشايخ الجنوب العربي التسع المجاورة الى مستعمرة عدن وفي الوقت ذاته شرعت بريطانيا لاستيلاء على حضر موت وتحت فوهات المدافع خضع سلاطين وشيوخ حضر موت الواحد تلو الاخر.

ب-تغلغل النفوذ البريطاني في مصر ١٨٨٢ ومقاومة الشعب العربي:

ان تقليص نفوذ محمد علي لم يلغ الخطط البريطانية لاحتلال مصر، ذلك ان بريطانيا ادركت اهمية مصر كقاعدة للمواصلات والتجارة والتوسع خاصة بعد فتح قناة السويس سنة ١٨٦٩، تلك القناة التي احتلت اهمية كبيرة للتجارة البريطانية وبافتتاح القناة دخلت القضية المصرية مرحلة جديدة، وصار ينظر اليها كأنها هي مسالة قناة السويس وهيأ حاكم مصر الخديوي اسماعيل (١٨٦٣-١٨٧٩) للبريطانيين الفرصة للتدخل في شؤون

مصر واحتلالها اذ كان مسرفا استدان مبالغ طائلة من المصارف البريطانية والفرنسية وكان هدفه جعل مصر قطعة من اوربا كما كان يقول الامر الذي دفع البريطانيين والفرنسيين للتدخل في شؤون مصر بحجة حماية مصالحها الاقتصادية.

كان للحكومة المصرية نصف مجموع اسهم شركة القناة مما جعل لها شيء من الهيمنة على الشركة وادارتها لكن الخديوي اسماعيل قرر في اواخر ١٨٧٥ بيع اسهم حكومته بغية تسديد المدفوعات الدورية المترتبة على القروض الاجنبية لذلك وجدت بريطانيا فرصة سانحة لها لكي تهيمن على اقتصاد مصر وتخضعه لاحتكاراتها الرأسمالية فاتخذت تدابير سريعة لشراء اسهم مصر وتم ذلك بالفعل فاصبح في حوزة الحكومة البريطانية (١٧٦) ألف سهم من أسهم شركة القناة تم شراؤها بأربعة ملايين جنيه لا أكثر مع أن مشروع القناة كلف مصر (١٦) مليون جنيه وأغرقها بدين مقداره مائة مليون جنيه وحرم الشعب المصري من جرائه من (٣٠٠) مليون جنيه دفعت للمصارف الأجنبية كفوائد، سعت بريطانيا بعد ذلك لوضع الخطط اللازمة الاحتلال البلاد. تألفت بالاشتراك مع فرنسا لجنة في تشرين الأول ١٨٧٦م لمراقبة شؤون مصر المالية بعد أن أعلنت حكومة الخديوي عجزها عن الوفاء بالتزاماتها المالية. في ٧ آيار ١٨٧٨ أصدر الخديوي مرسوماً بتوحيد الديون التي التزم بموجبها بجدول زمني لتسديدها وفي ٢٨ آب ١٨٧٨م ألف الخديوي وزارة جديدة ترأسها نوبار باشا.

وهو من أصحاب العلاقة بالاحتكارات الأجنبية، وقد دخل في هذه الوزارة وزير بريطاني وآخر فرنسي. وبعد أن شعر البريطانيون بأن الوقت قد حان لعزل الخديوي أسماعيل أجبروه على التنازل لأبنه الخديوي توفيق الذي كان أكثر استجابة للمطالب الأجنبية.

لقد كان من نتيجة التغلغل الأوربي، وسوء الأوضاع الاقتصادية والسخط الشعبي من الضرائب الفادحة وتدخل الأجانب في شؤون مصران لجأ العسكريون الى أسيس تنظيم عسكري سري كان من أبرز مؤسسيه أحمد عرابي وعلي فهمي وأنضم إليه عدد من

المفكرين والكتاب أبرزهم، عبد الله النديم، الكاتب الاجتماعي والخطيب الموهوب، والشيخ محمد عبده المصلح الديني، وقد استطاع هذا التنظيم أن يقود حركة مسلحة بقيادة أحمد عرابي (١٨٣٩ – ١٩١١م)، وكانت في بدايتها ترمي الى انصاف الضباط المصرين في المناصب والرتب العسكرية ثم تطورت الى انتفاضة عامة اشتركت نيها كل قطاعات الشعب العربي في مصر.

طلب أحمد عرابي في ٩ أيلول ١٨٨١ من الخديوي توفيق إقالة الوزارة الرجعية وتشكيل وزارة جديدة، كما طالب بزيادة الجيش الى ١٨ ألف جندي ووقف التدخل الأجنبي في شؤون مصر وتحديد سلطة الخديوي المطلقة، وقد استجاب الخديوي الى هذه المطالب ووافق على تأليف وزارة وطنية برئاسة شريف باشا، وقد أعقبتها وزارة وطنية أخرى في أوائل ١٨٨٢م، برئاسة محمود سامي البارودي أحد الزعماء الوطنيين، وقد أصبح فيها أحمد عرابي وزيرا للحرية والبحرية، وقد أعلنت هذه الوزارة الدستور.

ادعت بريطانيا، أن الوطنيين المصريين وعلى رأسهم عرابي يهدد رين المصالح البريطانية، ويعرضون حياة الأجانب الموجودين في ممر للخطر، وعرضت على الخديوي توفيق مساعدتها في القضاء على الثورة العرابية، وسارعت بتقديم مذكرة في أوائل سنة ١٨٨٢م الى الخديوي توفيق بالاشتراك مع فرنسا تطلب فيها الدولتان استقالة الوزارة وتنفي أحمد عرابي الى خارج مصر ولكن الوزارة رفضت المذكرة وأخذ الرعايا الأجانب يتجمعون في مدينة الاسكندرية بعد أن سمعوا بقدوم بوارج حربية بريطانية الى مياه الاسكندرية. وفي حزيران سنة ١٨٨٢م استقر عدد من الأجانب بدافع من القنصل البريطاني المواطنين المصريين في الاسكندرية واشتبكوا معهم مما أدى الى مقتل عدد من الأجانب وقد اتخذ القناصل الأجانب هذا الحادث وسيلة لتوجيه اللوم الى سلطات الحكومة طالبين منها حماية الأجانب وقد انتهز الخديوي توفيق الفرصة تسافر من العاصمة الى الإسكندرية لكي يكون قريبا من الأسطول البريطاني.

عقدت الدول الأوربية الكبرى مؤتمراً في اسطنبول للنظر في المسألة المصرية وقد ذكر مثل بريطانيا في خطابه الذي القاه امام المؤتمر أن الفوضى تمكنت من مصر نتيجة الثورة الشعبية هناك، ودعا الى وجوب التدخل في مصر واستخدام القوة لقمع الثورة.

وفي ٦ تموز سنة ١٨٨٢م قدم الأميرال سيمور قائد الأسطول البريطاني إنذاراً الى قائد موقع الاسكندرية يطلب فيها التوقف عن اعمال التحصين القائمة في حصون المدينة فأجابه هنا أن من حق المصريين الدفاع عن حدودهم وتشييد أية تحصينات ممكنة فوق أراضيهم، وفي العاشر من تموز أرسل سيمور إنذاراً آخر يطلب فيه تسليم الحصون خلال اربع وعشّرين ساعة، وبعدما استلم رفضاً تاماً قام الأسطول البريطاني بقصف الإسكندرية في ١١ تموز سنة ١٨٨٢م أنزل قواته فيها ثم زحفت قوات أخرى باتجاه القاهرة وقاومها الشعب المصري بكل بسالة وقدموا كل تضحية عم كنة ولكن تفرق القوات البريطانية وترالي وصول الامدادات للبريطانيين من بريطانيا ومالطة وجبل طارق الهند مكن الغزاة من دحر الثوار في معركة التل الكبير أواسط ايلول سنة ١٨٨٢م ، رد استسلم عرابي وحوكم هو وصحبه وحكم عليه بالإعدام ثم أبدل الحكم بالنفي المؤبد من مصر.

أما الخديوي توفيق فقد عاد الى القاهرة في ٣٤ ايلول سنة ١٨٨٢م بحماية الحراب البريطانية والتف حوله الرجعيون والمعادون للثورة والتحرر. وفي سنة ١٨٨٣م عين الانكليز المستعمرون اللورد كرومر حاكاً عاماً لمر وعيّن مع كل وزير مصري مستشار بريطاني ومع كل محافظ مفتش بريطاني. وقد ادعت بريطانيا في البداية أن احتلالها سيكون مؤقتاً وأنها ستنسحب حالما يتوطد الأمن والنظام. ولكن مرور الأيام أظهر بطلان هذا الادعاء وكشف عن عزم المستعمرين على البقاء في مصر.

على الرغم من تشتت الوطنيين وتشكيل المحاكم بقادة المقاومة العربية في ممر عقب فشل ثورة عرابي فان ممر لم تخل من وجود نشاط وطني مصري، ولعل من أبرز الذين عملوا من أجل تخليص مصر من الاستعمار البريطاني مصطفى كامل، وهو كاتب ومثقف مصري ألف في سنة ١٨٩١م حلقة من الشباب المصري التفت حول جريدة (اللواء) التي أصدرها في سنة هام واهتمت بنضح سياسة البريطانيين في مصر. وقد اقتصر نشاط

مصطفى كامل حتى سنة ١٩٠٥م على التثقيف الوطني، وبعد **(دنشواي)** الاستعمارية برز مصطفى كامل زعيماً وطنياً.

لقد كانت هذه الحادثة حافزاً لتطوير الحركة الوطنية التحررية في مصر وملخص هذه الحادثة أن جماعة من الضباط البريطانيين توجهوا في يوم ١٣ حزيران ١٩٠٦م الى قرية دنشواي (قرب مدينة طنطا) لصيد الحمام، وكما كان يحدث دائما في حالات مماثلة أتلف الضباط بأقدامهم المزروعات، نطلب إليهم الفلاحون مغادرة القرية عندئذ فتح البريطانيون النار على الفلاحين نجرح بضعة منهم. فاشتبك الفلاحون معهم فأصيب ضابط بريطاني، وعند نقله الى محطة القطار توفي في الطريق بعد إصابته بضربة شمس فأتهم فلاحو دنشواي بقتله وقُدموا الى محكمة خاصة ترأسها **(بطرس غالي)** فحكم على أربعة منهم بالشنق وعلى تسعة آخرين بالأشغال الشاقة المؤبدة.

لقد ثار الشعب المصري لتلك المحاكمة الصورية نعمت البلاد التظاهرات وامتلأت الصحف بمقالات السخط وأثار مصطفى كامل الرأي العام ضد الاحتلال البريطاني.

لقد أدرك البريطانيون نقمة الشعب المصري حتى أن كرومر نفسه اعترف بأن الأحكام التي صدرت كانت قاسية جداً. فكان لبريطانيا أن تغير سياستها فأحالت كرومر على التقاعد في نيسان ١٩٠٧م بعد أن حكم مصر حكماً إرهابياً قرابة ربع قرن.

وفي تشرين الأول سنة ١٩١٧م إلف الوطنيون حزباً بزعامة مصطفى كامل سمي بالحزب الوطني وكان من اهدافه المطالبة بالجلاء ومقاومة الاحتلال البريطاني، ولكن وفاة مصطفى كامل في سنة ١٩٠٨م حرم الحركة الوطنية من أحد زعمائها وخلفه في زعامة الحزب محمد فريد الذي لفت انظار السلطة المحتلة الى الضرائب المجحفة التي ترهق كاهل الطبقات الشعبية الكادحة وشرح أهمية وضرورة تنظيم العمال في تجمعات نقابية ودعا الى نشر التعليم بين أبناء الشعب وجعله مجانياً.

كان للانقلاب العثماني في ٢٣ تموز سنة ١٩٠٨م صدى كبيراً في مصر. فلقد نشطت الحركة الوطنية حيناً من الزمن وجرت عدة تظاهرات ضد الاستعمار البريطاني. وطالب الحزب الوطني بالدستور. ولكن الحكومة البريطانية جاءت بطرس غالى رئيس

محكمة دنشواي لتجعله رئيسا للوزراء. فاستخدم هذا القوانين الاستثنائية لسنة ١٩٠٩م. والتي كانت موجهة ضد اعضاء الحزب الوطني كأساس شرعي لاضطهاد الوطنيين على نطاق واسع. وقد اضطر الوطنيون الى العمل السري. وفي ٢٠ شباط ١٩١٠م انطلقت ست رصاصات لتنهي حياة (بطرس غالي) فاهتزت سلطات الاحتلال البريطاني بشدة. لقد أطلق هذه الرصاصات أحد الوطنيين الشباب وهو إبراهيم الوردني الذي درس الصيدلة في لوزان بسويسرا وعاد الى القاهرة ليساهم مع اخوانه في الحركة الوطنية. وكانت جمعية الوردني أول جمعية سرية فدائية ظهرت في مصر المناهضة الاحتلال وعملائه. وإزاء ذلك ازداد الارهاب البريطاني وتفاقم حتى بلغ أشده عند إعلان بريطانيا الحماية رسمياً على مصر في ١٨ كانون الأول ١٩١٤م مستغلة نشوب الحرب العالمية الأولى.